# متن العقيدة الوسطى

تأليف

محيي ما اندرس من الدين، وناصر سنة سيد المرسلين ﷺ

أبي عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي المالكي

(ت ٨٩٥ هـ)

## في خرائط ذهنية

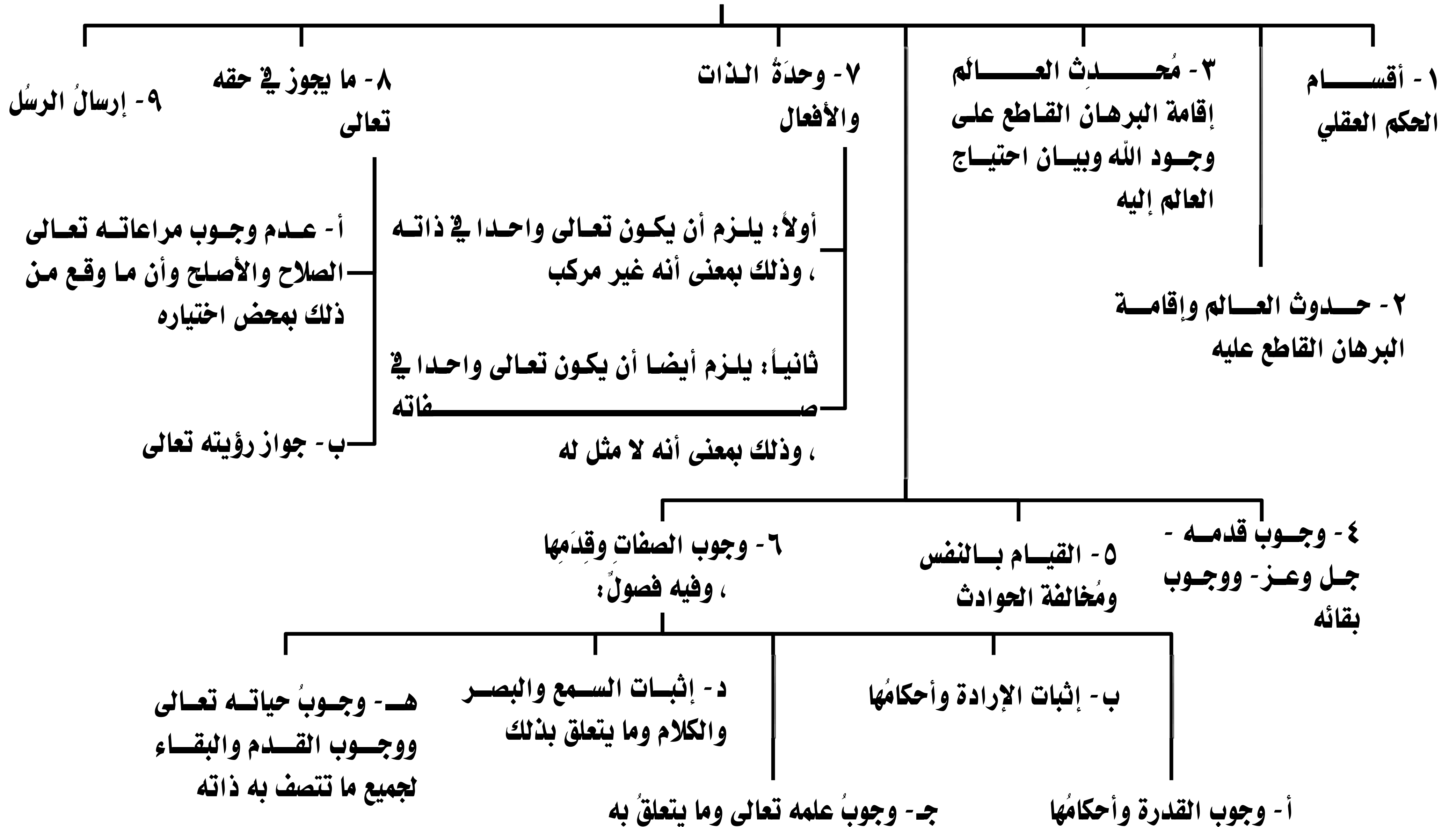
عني به مصطفى دنقش

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّهِ رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا ومولانا محمدٍ خاتم النبيين وإمام المرسلين ورضي اللّه تعالى عن أصحاب رسول اللّه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

وبعدُ فهذه جُمَلٌ مختصرةٌ يخرُج المكلفُ بفهمها -إن شاء اللّه- من التقليد المختلَفِ في إيمان صاحبهِ إلى النظر الصحيح المجمع على إيمان صاحبهِ

# العقيدة الوُسطى



# الباب الأول:
# أقسام الحكم العقلي

**الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام:**

**١ - الوجوب ٢ - والجواز ٣ - والاستحالة**

**، وعلى هذه الثلاثة مدار مباحث علم الكلام كلها.**

**١ - الواجب:**

**هو: ما لا يتصور في العقل عدمه**

**وذلك كالتحيز مثلا للجوهر**

**٢ - المستحيل:**

**هو: ما لا يتصور في العقل وجوده**

**وذلك كعرو الجرم مثلا عن الحركة والسكون**

**٣ - الجائز:**

**هو: ما يصح في العقل وجوده وعدمه**

**وذلك كموت الواحد منا اليوم أو غدا**

# الباب الثاني:
# حدوث العالم وإقامة البرهان القاطع عليه

**أول ما تبدأ به من النظر..النظر في حدوث العالم**

**العالم هو: كل ما سوى الله**

**بيانُ ذلك:**

**١ - إذا نظرت فيه..تجد جميعه أجراما تقوم بها أعراض من حركة وسكون وغيرهما**

**٢←فتقول في برهان حدوثه: (لو كان جرم من أجرام العالم كالسماء والأرض مثلا موجودا في الأزل..لم يخل إما أن يكون في الأزل..**

**أ - ساكنا..وهو مُحالٌ**

**وبيان استحالته: لو كان كذلك..لَمَا قبِلَ أن يتحرك أبدا ؛ لأن سكونه على هذا الفرض..قديمٌ، والقديمُ لا يقبل العدمَ إذ لو قبِلَ العدمَ..لاحتاج وجودُه إلى مخصص لجوازه حينئذ فيكون مُحدثا، وقد فرض قديما فهذا تناقض لا يعقَلُ**

**ودليل قبول السكون العدمَ: مشاهدتنا الحركة في بعض الأجرام ، وذلك يقضي بجواز الحركة على جميع الأجرام لتماثلها**

**ب - متحركا..وهو مُحالٌ**

**وبيان استحالته:**

**١ - ما عرفت في استحالة القسم الأول**

**٢ - وأن حقيقة الحركة لا تعقل قديمةً ؛ إذ هي الانتقال من حيز إلى حيز فهي إذًا لا تكون إلا طارئة على الجرم ولا بد أن يتقدم على وجودها الكون في الحيز المنتقل عنه ، والقديم لا يتصور أن يكون طارئا ولا أن يتقدم على وجوده غيرهُ**

**جـ - أو لا متحركا ولا ساكنا..وهو مُحالٌ**

**وبيانُ استحالتِه..ظاهرٌ ؛ لأنه لا يعقل جرمٌ في الأزل ولا في ما لا يزال..ليس ثابتا في الحيز ولا منتقلا عنه**

**٣←فالأقسام الثلاثة..مستحيلة على الجرم في الأزل ←فيكون وجود الجرم في الأزل..مستحيلا ؛ لأنه لا يعقل وجوده عاريا عن تلك الأقسام الثلاثة**

**٤← فقد خرج لك بهذا البرهان القطعي..كون العالم كله حادثا من عرشه إلى فرشِه لا يتصور في العقل أن يكون شيء منه قديما.**

# الباب الثالث:

# إقامة البرهان القاطع على وجود اللّه وبيان احتياج العالَم إليه

إذا كان العالم حادثا -بعد ما تقرر عدمه- ..فلا بد له من محدثٌ
؛ إذ لا يتصور في العقل انتقاله من العدم الذي كان عليه إلى الوجود الطارئ بلا سبب

بيانُهُ: لولا الفاعل المختار لوجوده في ما شاء من الأزمان على ما شاء من المقادير والصفات..لكان يجب أن يبقى على ما كان عليه من العدم أبد الآباد لاستواء المقادير والصفات والأزمان بالنسبة إلى ذاته.

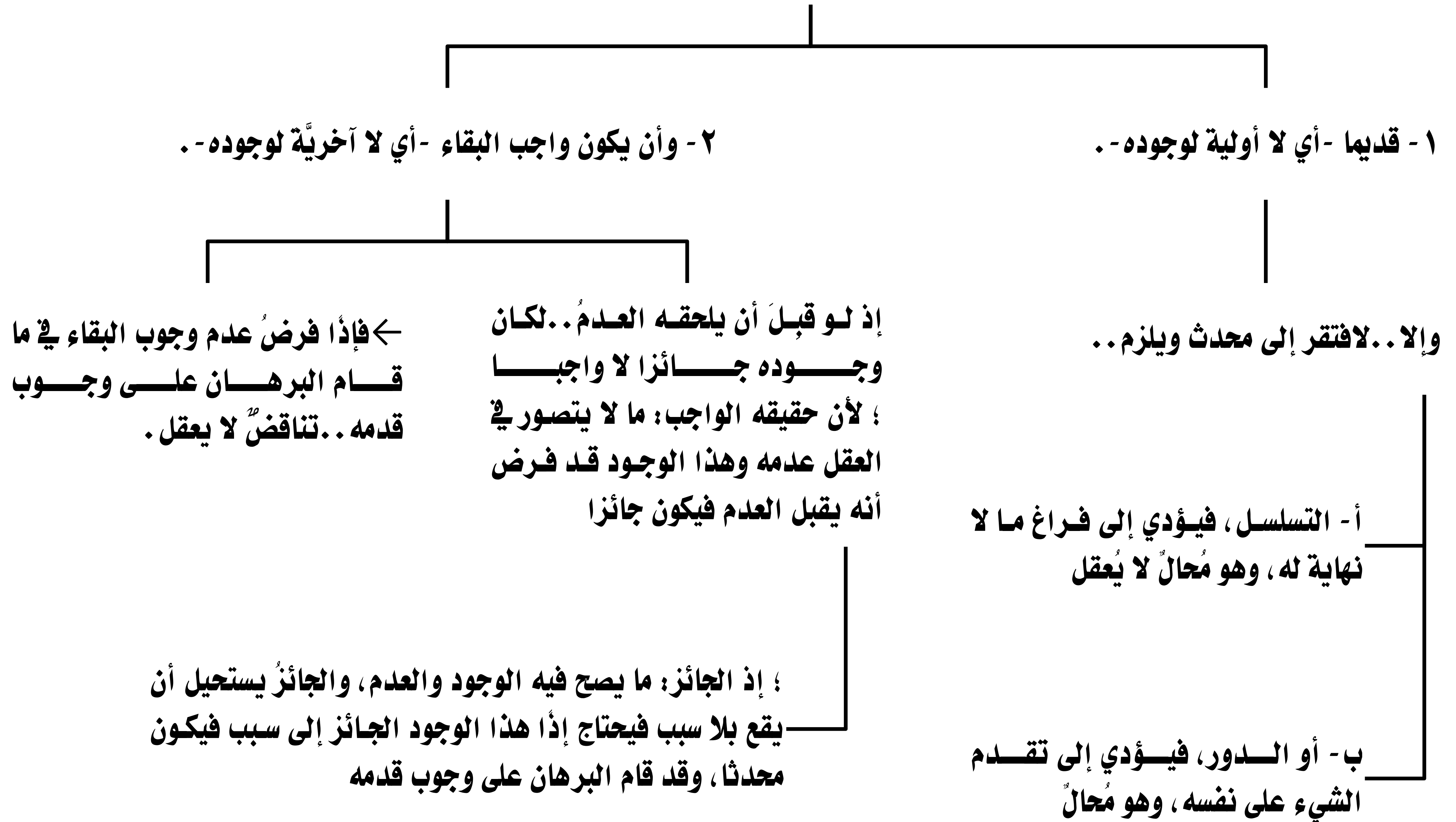
وأما الوجود والعدم..فـ..

قيل: هما بالنسبة إلى ذاته سواء ؛ فيستحيل أن يترجح الوجود المساوي الطارئ بلا سبب.

وقيل: العدم السابق أولى به ؛ لأصالته فيه وعدم افتقاره إلى سبب، وإذا كان ترجيح أحد المتساويين بلا سبب محال..فاستحالة ترجيح الوجود المرجوح بالنسبة إلى العالم على هذا بلا سبب أحرى.

# الباب الرابع: القِدَمُ والبقاءُ

## الدليل على وجوب قدمه -جل وعز- ووجوب بقائه


يجب أن يكون مُحدِث العالم..
١ - قديما -أي لا أولية لوجوده-.
٢ - وأن يكون واجب البقاء -أي لا آخريَّة لوجوده-.
وإلا..لافتقر إلى محدث ويلزم..
أ- التسلسل، فيؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له، وهو مُحالٌ لا يُعقل
ب- أو الدور، فيؤدي إلى تقدم الشيء على نفسه، وهو مُحالٌ
إذ لو قبِلَ أن يلحقه العدمُ..لكان وجوده جائزا لا واجبا ؛ لأن حقيقه الواجب: ما لا يتصور في العقل عدمه وهذا الوجود قد فرض أنه يقبل العدم فيكون جائزا
؛ إذ الجائز: ما يصح فيه الوجود والعدم، والجائزُ يستحيل أن يقع بلا سبب فيحتاج إذًا هذا الوجود الجائز إلى سبب فيكون محدثا، وقد قام البرهان على وجوب قدمه
←فإذًا فرضُ عدم وجوب البقاء في ما قام البرهان على وجوب قدمه..تناقضٌ لا يعقل.

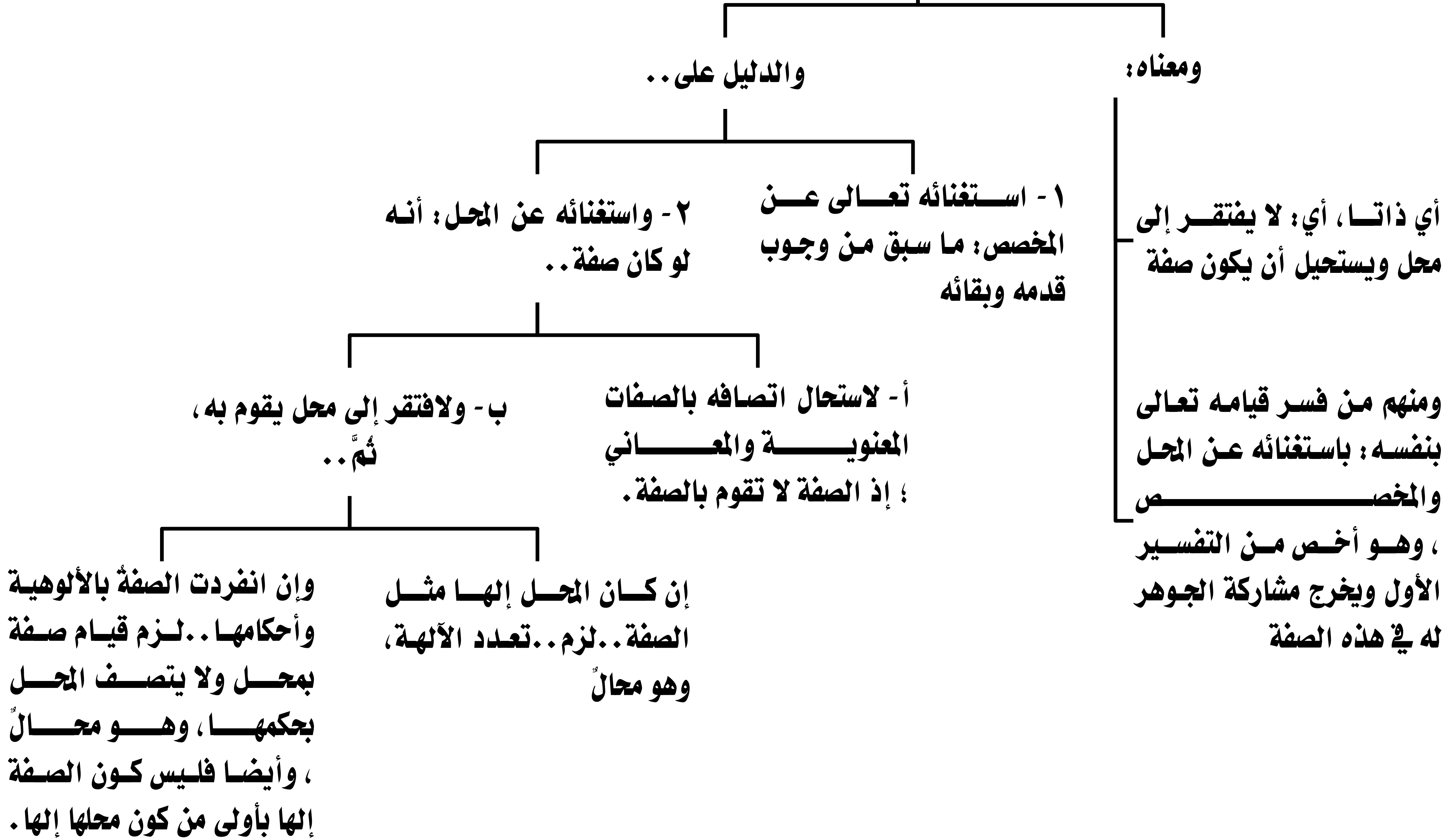
# الباب الخامس:
# القيام بالنفس ومُخالفة الحوادث

## الدليل على وجوب مخالفته تعالى للحوادث وعدم اتحاده بغيره
## وبيان الدليل على وجوب قيامه تعالى بنفسه



أولاً: مُخالفته للحوادث
، يلزم أن يكون محدث العالم..
١ - ليس بجرم ولا صفة للجرم
؛ لِوجوب الحدوث للأجرام وصفاتها
٢ - ولا متحدا بغيره -أي يكون معه واحدا-.
، وإلا..فـ..
إن بقيا موجودين..فهما بعدُ اثنان لا واحد
وإن لم يبقيا موجودين..لم يتحدا أيضا
؛ لأنه..
إن عدم كل منهما ووجد ثالث..فظاهر
وإن عدم أحدهما وبقي الآخر..فكذلك
؛ لأن المعدوم لا يتحد بالموجود
٣ - وأن يكون ليس في جهة من الجهات
؛ لأنه لا يعمرها إلا الأجرام
٤ - وأن لا تكون له هو أيضا جهة
؛ لأنها من عوارض الجسم، فـ..
١ - فوق..من عوارض عضو الرأس
٢ - وتحت..من عوارض عضو الرجل
٣ - ويمين..من عوارض العضو الأيسر
٤ - وأمام..من عوارض البطن
٥ - وخلف..من عوارض الظهر
←ومن استحال عليه أن يكون جرما..استحال أن يتصف بهذه الأعضاء أو لوازمها على الضرورة

# ثانياً: القيامُ بالنفس:



# الباب السادس: وجوب الصفاتِ وقِدَمِها

**الدليل على وجوب صفات المعاني ووجوب أحكامها له تعالى ووجوب القدم والبقاء لجميعها وما يتعلق بذلك ، وفيه فصولٌ:**



## الفصل الأول: وجوب القدرة وأحكامُها

يلزمُ أن يكون مُحدث العالم قادراً بقدرة غير متحدة بذاته قديمةٍ متعلقة بجميع الممكناتِ

١ - قادراً
؛ وإلا..لما أوجد شيئا من العالم

٢ - بقدرةٍ

؛ لأنه لا يعقل قادر لا قدرة له

والقُدرةُ..

غير متحدة بذاته
؛ وإلا..لزم كون الاثنين واحدا وهو محال لا يعقل

وقديمة
؛ وإلا..كان ضدها وهو العجز قديما، فلا ينعدم أبدا لأن القديم لا يقبل العدم فيلزم أن لا يقدر أبدا، ومصنوعاته تشهد باستحالة ذلك

وأيضا: لو كانت القدرة حادثة..لاحتاجت في إحداثها إلى قدرة أخرى ولزم التسلسلُ

ومتعلقةٌ بجميع الممكنات
؛ إذ لو تعلقت ببعضها دون بعض..لاحتاجت إلى مخصص
؛ لاستوائها في حقيقة الإمكان فتكون حادثة، وقد عرفت وجوب قدمها
، وإن فُرض تخصيصُها بغير مخصص لزم انقلاب الجائز مستحيلاً

# الفصل الثاني: إثباتُ الإرادة وأحكامُها

**بيانُ ذلك: يلزم أيضا أن يكون محدث العالم مريدا**

**أي: قاصدا لفعله**

**وذلك لأنه:**

**١ - لولا قصده لتخصيص الفعل بالوجود في زمن مخصوص على مقدار مخصوص وصفة مخصوصة..للزم بقاؤه على ما كان عليه من عدم ذلك كله أبد الآباد**

**٢ - وإن قدرت ذاته علة لوجود العالم أو موجدة له بالطبع حتى لا يحتاج في وجود العالم عنه إلى إرادته..لزم حينئذ قدم العالم ووجوب اقتران العلة لمعلولها والطبيعة لمطبوعها وقد عرفت وجوب حدوثه**

**تحريجةٌ:**

**اعتُرِضَ على هذا: بأن صانع العالم طبيعة وإنما لم يوجد العالم معها في الأزل لوجود مانع أزلي منع من وجوده حينئذٍ، فلما انتفى المانع في ما لا يزال..أوجدت الطبيعة حينئذ العالم**

**الجواب: هذا فاسد؛ لأن هذا التقدير يستلزم أن لا يوجد العالم أبدا؛ لأن مانعه على هذا الفرض أزليٌ فيستحيل عدمه لأن ما ثبت قدمه استحال عدمُهُ**

**تحريجةٌ:**

**اعتُرِضَ: بأن الصانع طبيعة وتأخر العالم عنها في الأزل لتوقف وجوده على شرط لم يوجد في الأزل، فلما وُجد الشرط في ما لا يزال..وجد العالم عن الطبيعة حينئذٍ**

**الجواب: هذا فاسد؛ لأن الكلام في حدوث ذلك الشرط وتأخّره عن الأزل..كالكلام في العالم، فيحتاج هو أيضا إلى..**

**أ- تقدير مانع أزلي، فيلزم أن لا يوجد شرط العالم أبدا، فلا يوجد العالمُ مشروطُه أبدا**

**ب-أو تقدير شرط آخر حادث فينتقل الكلام إليه ويلزم التسلسلُ**

**فثبت بهذا أن موجد العالم مريد مختار لا علة ولا طبيعة**

مُصْطفَى دَنْقَش

# تابع الفصل الثاني:
# إثبات الإرادة وأحكامُها

**وبالجملة**: فأفعاله تعالى وأحكامه لا علة لها، وما يوجد من التعليل لـذلك في كـلام أهـل الشـرع..فمـؤوّل بالأمـارات أو نحوها مما يصح.

ويلزم أن يكون ذلك بإرادة قديمة عامة في جميع الممكنات خيرا كانت أو شـرا ؛ لما عرفت قبل في القدرة.

ويلزمُ أن تكون إرادته..

لا لغـرض لـهُ ؛ وإلا..كان ناقصا في ذاته متكملا بفعله، وذلك محالٌ

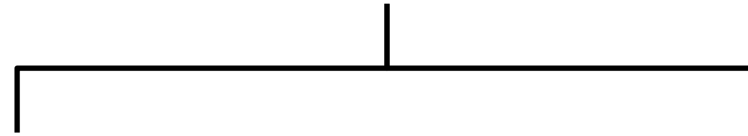
ولا لغـرض لخلقـه ؛ وإلا..وجـب عليـه مراعـاة الصلاح والأصلح لهم وهو محال لِما سيأتي

وكما استحال أن يريـد سبحانه أو يفعل لغرض..كـذلك استحال أن يكون حكمـه على فعل بوجـوب أو تحـريم أو غيرهمـا مـن الأحكـام الشرعية لغرض من الأغراض

؛ وذلـك لأن الافعـال كلـها مستوية في أنـها خلقـه واختراعه، فتعيين بعضها للإيجاب وبعضها للتحـريم أو غـيره..واقـعٌ بمحض الاختيـار لا سبب لـه ولا مجال للعقل فيه أصلا وإنما يعرف بالشرع فقط

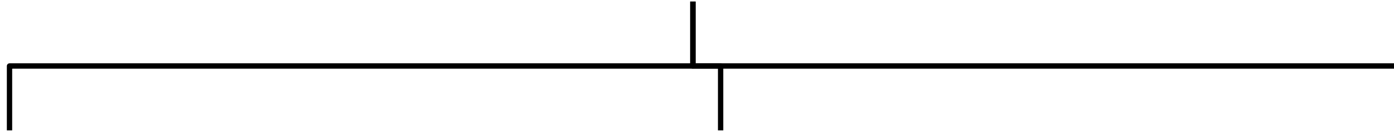
# الفصل الثالث: وجوبُ علمه تعالى وما يتعلقُ به

، يلزم..



١ - أن يكون مُحدث العالم..عالما لما احتوى عليه العالم من حقائق الصنع وعجائب الأسرار

٢ - وأن يكون ذلك بعلم..



أ - قديم

؛ لما سبق في القدرة

ب - منزه عن الضرورة والنظر

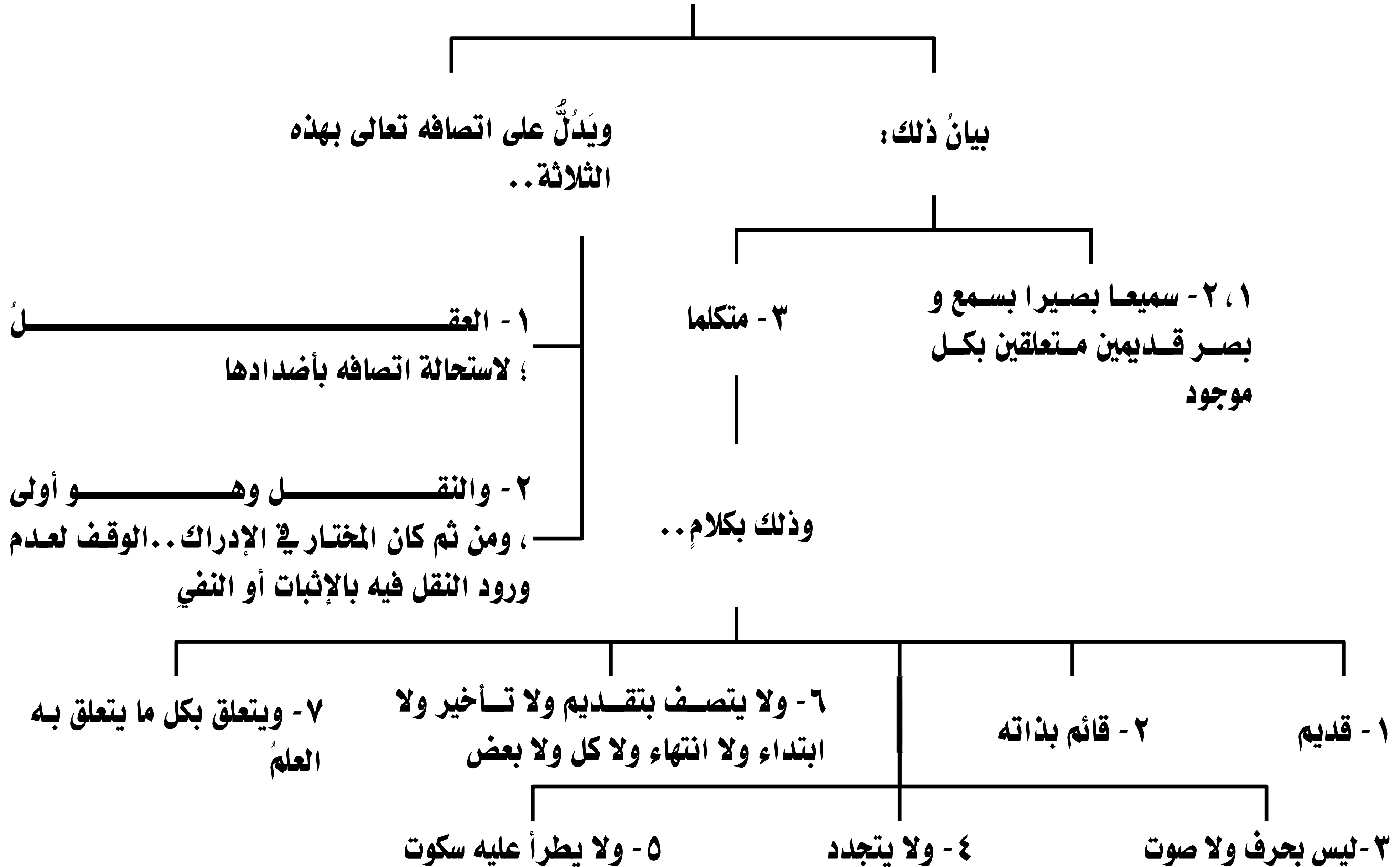
؛ وإلا..قارنه الضرر أو كان حادثا

جـ - ويتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي

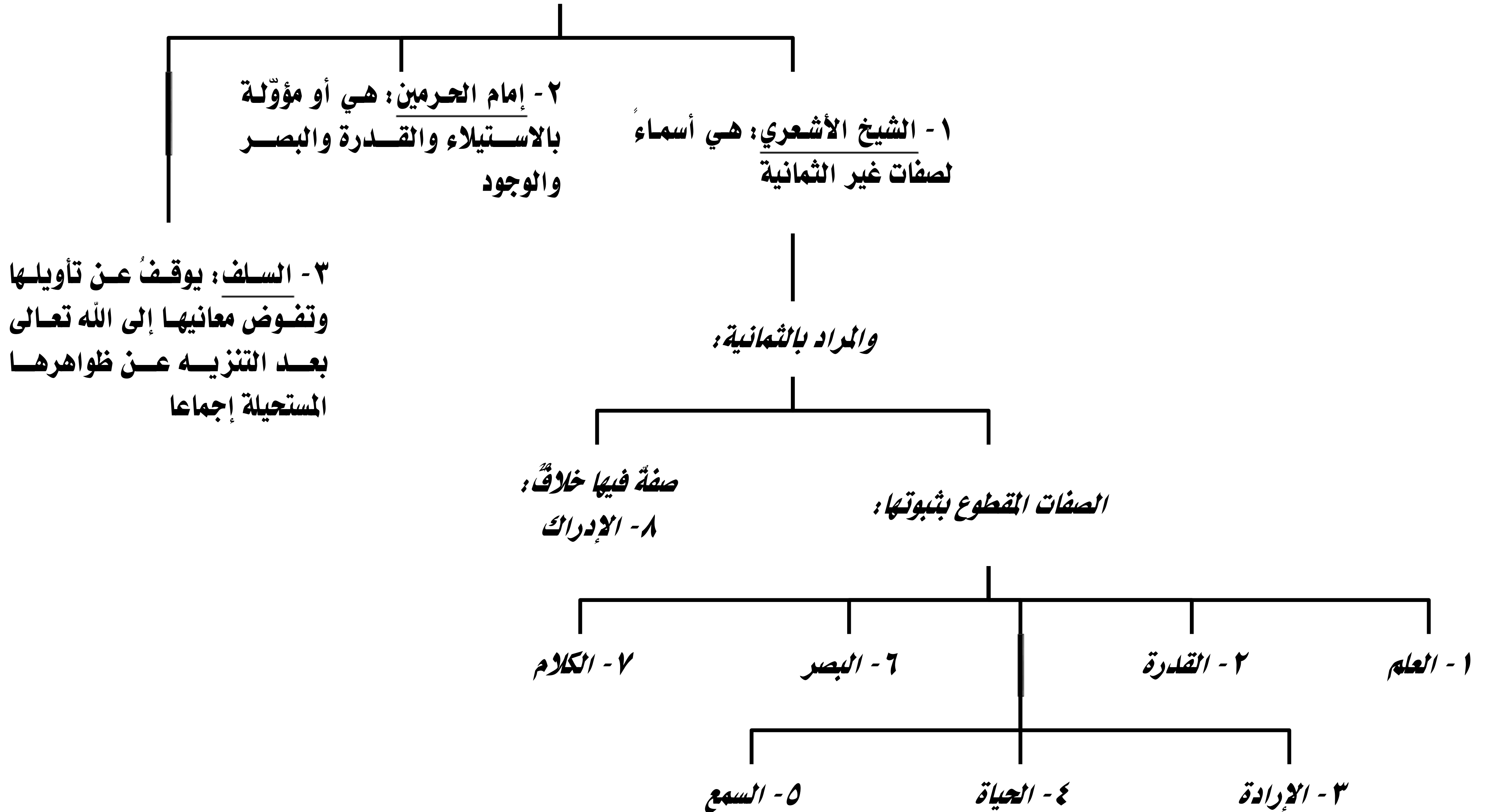
؛ وإلا..لزم الافتقار إلى المخصص كما سبق.

# الفصل الرابع: إثبات السمع والبصر والكلام وما يتعلق بذلك

أولاً: يلزم أن يكون تعالى سميعا بصيرا مُتكلماً..

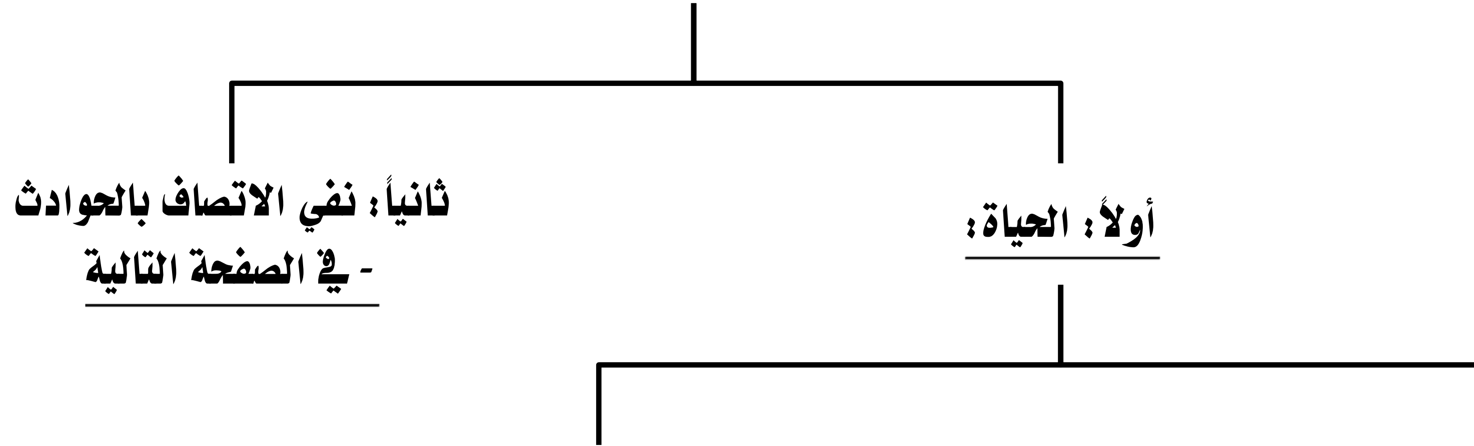


**تابع الفصل الرابع: إثبات السمع والبصر والكلام وما يتعلق بذلك**




مُصْطفَى دَنْقَش

**الفصل الخامس: وجوبُ حياته تعالى وإقامة براهين قاطعة على وجوب القدم والبقاء لجميع ما تتصف به ذات مولانا جل وعز وأنه يتعالى عن الاتصاف بالحوادثِ**




يلـــــزم أن يكـــــون تعـــــالى حيـــــا ؛ وإلا..لم يتصـف بعلـم ولا قـدرة ولا إرادة ولا سمع ولا بصر ولا كلام

ويلزمَ أن يكون ذلك بحياةٍ..

قديمـــــــــــــــــــــــــــــــــــة ؛ لمـا سبق مـن وجـوب قـدم مشـروطها، والشـرط يستحيل تأخره عن مشروطه،

واجبة البقاء ؛وإلا..لانتفى قدمها وقد عرفت الآن وجوبَه

## ثانياً: نفي الاتصاف بالحوادث

يجب القدم والبقاء لسائر الصفات التي تقوم بذاته تعالى

**الدليل الأول:**

بيانُه: لو قبلت العدم..لكانت حادثة ؛ لِأنّ القديم لا يقبل العدم، وهو تعالى يستحيل أن يتصف بصفة حادثة

وإلا..لكانت ذاته قابلة لها في الأزل ؛ لأن قبوله لها..

لو كان أيضا حادثا للذات..لاحتاجت الذات إلى قبول آخر لذلك القبول ويتسلسل

←فخرج بهذا: أن..

١ - كل ما قبلته الذات العلية من الصفات..فهو أزلي واجب لها لا يتصور أن يكون حادثا

٢ - وما لم تقبله الذات العلية في الأزل..فلا تقبله أبدا ؛ لاستحالة أن يطرأ القبول على الذات بعد أن لم يكن لها

**الدليل الثاني:**

بيانُه: لو اتصف بصفة حادثة..لم يجز أن يعرى عنها أو عن ضدها أو مثلها ؛ وإلا..لجاز عروه عن جميع الصفات؛لأن قبوله لها ذاتي لا يختلف، وقد عرفت استحالة عروه عن العلم والقدرة والإرادة والحياة

←فثبت أن كل ما يقبله من الصفات..لا يعرى عنه إلا للاتصاف بضده أو مثله، لكن ضد تلك الصفة الحادثة أو مثلها لا يكون إلا حادثا بدليل طرآن عدمه إذ القديم لا ينعدم، وما لا يعرى عن الحوادث يكون حادثا ضرورة

←فلزم أنه لو اتصف تعالى بصفة حادثة..لوجب حدوثه ضرورة، وقد عرفت وجوب قدمه جل وعلا

**الدليل الثالث:**

بيانُه: اللهُ لا يتصف إلا بالكمال إجماعا، فيلزم في هذه الصفة الحادثة التي فرض اتصافه تعالى بها أن تكون من صفات الكمال وقد فاتت ذاته العلية في الأزل لفرض حدوثها، وفوت الكمال..نقصٌ، وهو تعالى منزه عنه بإجماع العقلاء.

ويلزم أن تكون كل صفة من صفاته واحدة ؛ وإلا..لزم مُحالان:

١ -اجتماع المثلين

٢ - وتحصيل الحاصل

**تحريجة:**

اعترِضَ على هذا: بأنه لا يلزم فوت الذات العلية كمال هذه الصفة الحادثة ؛ لاحتمال اتصافه بأمثالها على التوالي لا إلى أول

الجواب: لا يخفى أن هذا الاحتمال باطل ؛ لأنه تسلسل من باب حوادث لا أولية لها وهو ظاهر الاستحالة.

وإذا لزم أن يكون قبوله لتلك الصفة المفروضة الحدوث كائنا في الأزل..صح أن يتصف بتلك الصفة الحادثة في الأزل ؛إذ لا معنى للقبول إلا ذلك،وذلك محال إذ الحادث لا يمكن كونه قديما لأن مِن لازم القديم أن لا يقبل العدم والحادثُ قد قبل العدم واتصف به فهما متنافيان

# الباب السابع: وحدَةُ الذات والأفعال

**الدليل على وجوب الوحدانية ووجوب استناد الكائنات كلها إليه ابتداء بلا واسطة آلةٍ له منها ولا معينٍ وأنه ليس في الوجود إلا اللّه سبحانه وأفعالُه**

## أولاً: يلزم أن يكون تعالى واحدا في ذاته

## وذلك بمعنى أنه غير مركب ،

وذلك للآتي؛

وليس معنى نفي التركيب في الذات العلية..أنها جزء لا يتجزأ ؛ وإلا..لزم أن تكون جوهرا فردا، وقد سبق استحالة الجرمية عليه مطلقا

←وإنما المقصود: أن الذات العلية لا تقبل صغرا ولا كبرا لأنهما من عوارض الأجرام وهو تعالى يستحيل أن يكون جرما.

١ - وإلا..لزم أن يكون جسما.

٢ - لو تركب من جزئين فأكثر..لم يخلُ..

إما أن يقوم بكل جزء صفات الألوهية، فيلزم منه تعدد الآلهة

أو يختص قيامها بالبعض، فيلزم منه الحدوثُ ؛ للاحتياج إلى المخصص بعضها بصفات الألوهية لاستواء جميعها في قبول تلك الصفات

**ثانياً: يلزم أيضا أن يكون تعالى واحدا في صفاته**
**، وذلك بمعنى أنه لا مثل له**

**؛ للآتي:**

**١ - وإلا..لـــــــزم الحـــــــدوثُ ؛ لاحتياج كل من المثلين إلى من يُخصصه بالعارض الذي يمتاز به عن مثله.**

**٢ - لو كان معه ثان في الألوهية..للزم أن يكون ذلك الثاني عامَّ القدرة والإرادة مثله، وذلك يؤدي إلى اتصاف أحدهما بالعجز ضرورة**

**سواءٌ..**

**اختلفا على التضاد، وهو ظاهر**

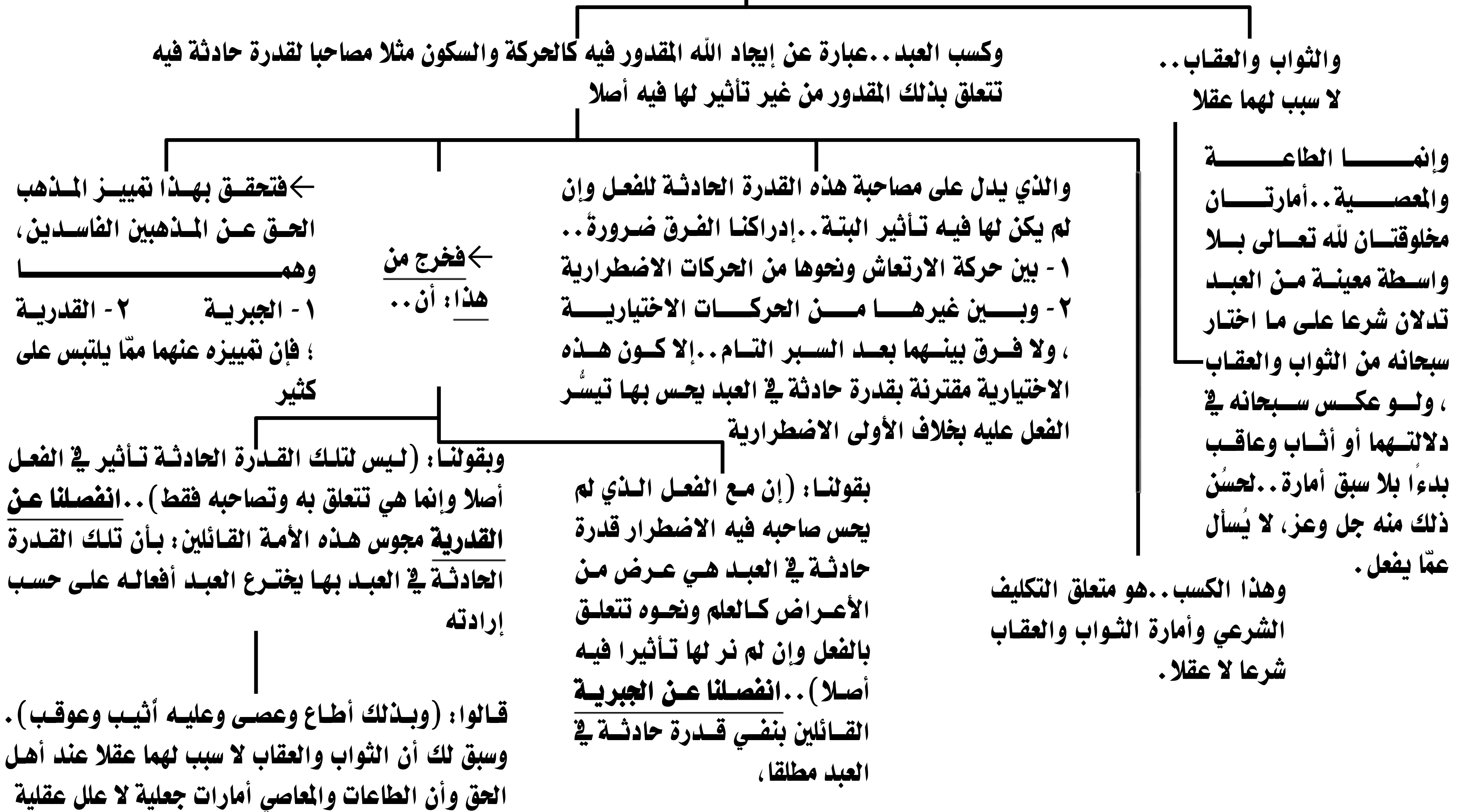
**أو اتفقا؛ لأن الفعل الواحد يستحيل انقسامه فلا يمكن أن يقع إلا من أحـــدهما، فيلـــزم عجـــز الآخـــر الـــذي لم يقـــع منـــه ، وإذا عجز أحدهما..وجب عجز الآخر لتماثلهما وذلك يؤدي إلى أن لا يوجد شيء من العالم والعيان يكذبه.**

**وبهذا الدليل تعرف استحالة أن يكون لشيء مـــن العـــالم تـــأثير البتـــة في أثـــر مـــا - وبيانُهُ في الصفحة التالية**

## تـــــــابع دليـــــــــــل التمـــــــــــانُع

- وبهـــذا الـــدليل تعـــرف اســـتحالة أن يكـــون لشـــيء مـــن العـــالم تـــأثير البتـــة في أثـــر مـــا ؛ لمـــا يلـــزم عليـــه مـــن خـــروج ذلـــك الأثـــر عـــن قـــدرة الله وإرادتـــه وذلـــك يوجـــب أن يغلـــب الحـــادث القـــديم وهـــو محـــال

← فلا أثر إذا لقدرة المخلوق في حركة ولا سكون ولا طاعة ولا معصية ولا في أثر ما على العموم لا مباشرا ولا تولدا



# تابع دليل التمانُعُ

وبهذا الدليل تعرف استحالة أن يكون لشيء من العالم تأثير البتة في أثر ما
؛ لما يلزم عليه من خروج ذلك الأثر عن قدرة اللّه وإرادته وذلك يوجب أن يغلب الحادث القديم وهو محال

←وكـــــــــــــــــذا لا أثـــــــــــــــــر..

١- للطعـــــــام في الشـــــبع ٢- ولا للمـــــــاء في الـــــري أو النبـــــات أو النظافـــــة
٣- ولا للنـــــــار في الإحـــــــراق أو التســـــخين أو نضـــــــج الطعـــــــام
٤- ولا للثـــــــوب والجـــــــدار في الســـــــتر أو دفـــــــع الحـــــــر والـــــــبرد
٥- ولا للشــجرة في الظــل ٦- ولا للشــمس وســائر الكواكــب في الضــوء ٧- ولا للســكين في القطــع
٨- ولا للماء البارد في كسر قوة حرارة ماء آخر، كما لا أثر لذلك الآخر في كسر قوة برده

وقس على هذه كلّ ما أجرى اللّه تعالى عادته أن يوجد عنده شيئا ، ولتعلمْ أنه من اللّه بدءاً بلا واسطة ولا أثر فيه لتلك الأشياء المقارنة له لا بطبعها ولا بقوة أو خاصية جعلها اللّه فيها كما يعتقد كثير من الجهلة.

ومن اعتقد تأثير تلك الأشياء..

بطبعها..فقد ذكر غير واحد من محققي الأئمة الاتفاق على كفره

أو بقوة أو خاصية جعلها اللّه تعالى فيها وإن نزعها لم تؤثر..فخلافٌ في كفرهِ

# الباب الثامن:
# ما يجوز في حقه تعالى

الدليل على عدم وجوب مراعاته تعالى الصلاح والأصلح لخلقه وأن ما وقع من ذلك بمحض اختياره تعالى تفضلا منه جل وعز وبيان جواز رؤيته تعالى وما يتعلق بذلك

الجائز هو: كل فعل من أفعاله تعالى لا يجب عليه منه شيء ولا مراعاة صلاح والأصلح ؛ وإلا..لما وقعت محنة دنيا ولا أخرى ولا تكليف بأمر ولا نهي.

ومن الجائزات: رؤية المخلوق له تعالى

؛ ودليلُهُ:

عقلاً: إذ كما صح تفضله سبحانه بخلق إدراك لهم في قلوبهم يسمى العلم يتعلق به تعالى على ما هو عليه من غير جهة ولا مقابلة..كذلك يصح تفضله تعالى بخلق إدراك لهم في أعينهم أو في غيرها يسمى ذلك الإدراك البصر يتعلق به تعالى على ما يليق به

ونقلاً: أخبر بوقوع ذلك الشرع في حق المؤمنين في الآخرة فوجب الإيمان به

وذلك في غير جهة ولا مقابلة

فالرؤية عند أهل الحق لا تستدعي بنيةً ولا جهة ولا مقابلة وإنما تستدعي مطلق محل تقوم به فقط وليست بانبعاث أشعة من العين ولا يمنع ذلك منها قرب ولا بعد مفرطان ولا حجاب كثيف كما لا يمنع ذلك من العلم

وما تقرر من الموانع في الشاهد..فبمحض اختيار اللّه أن يحجب عندها لا بها

وإنما الموانع عند أهل الحق: أعراض مضادة للبصر تقوم بجوهر فرد من العين بحسب العادة وتتعدد بحسب ما فات من المرئيات، كما أن البصر بالنسبة إلينا عرض يقوم بذلك الجوهر الفرد من العين عادة ويتعدد بحسب ما رُئي من المبصرات.

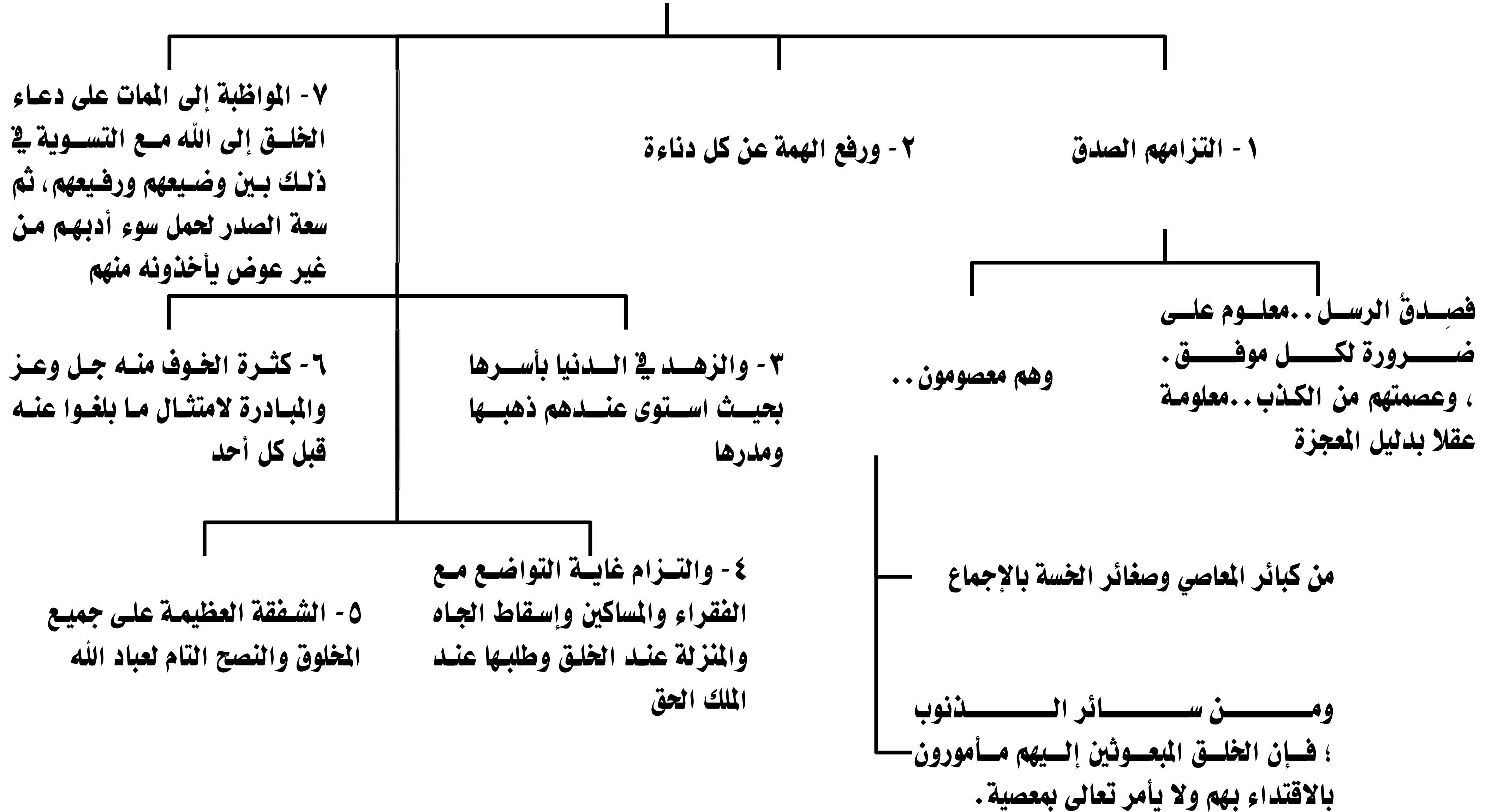
# الباب التاسع: إرسالُ الرسُل

**الدليل على ثبوت رسالة الرسل عليهم الصلاة والسلام عموما وعلى ثبوت رسالة نبينا ومولانا محمد صلى اللّه عليه وسلم خصوصا وبيان وجه دلالة المعجزة وتقريبها بالمثال.**

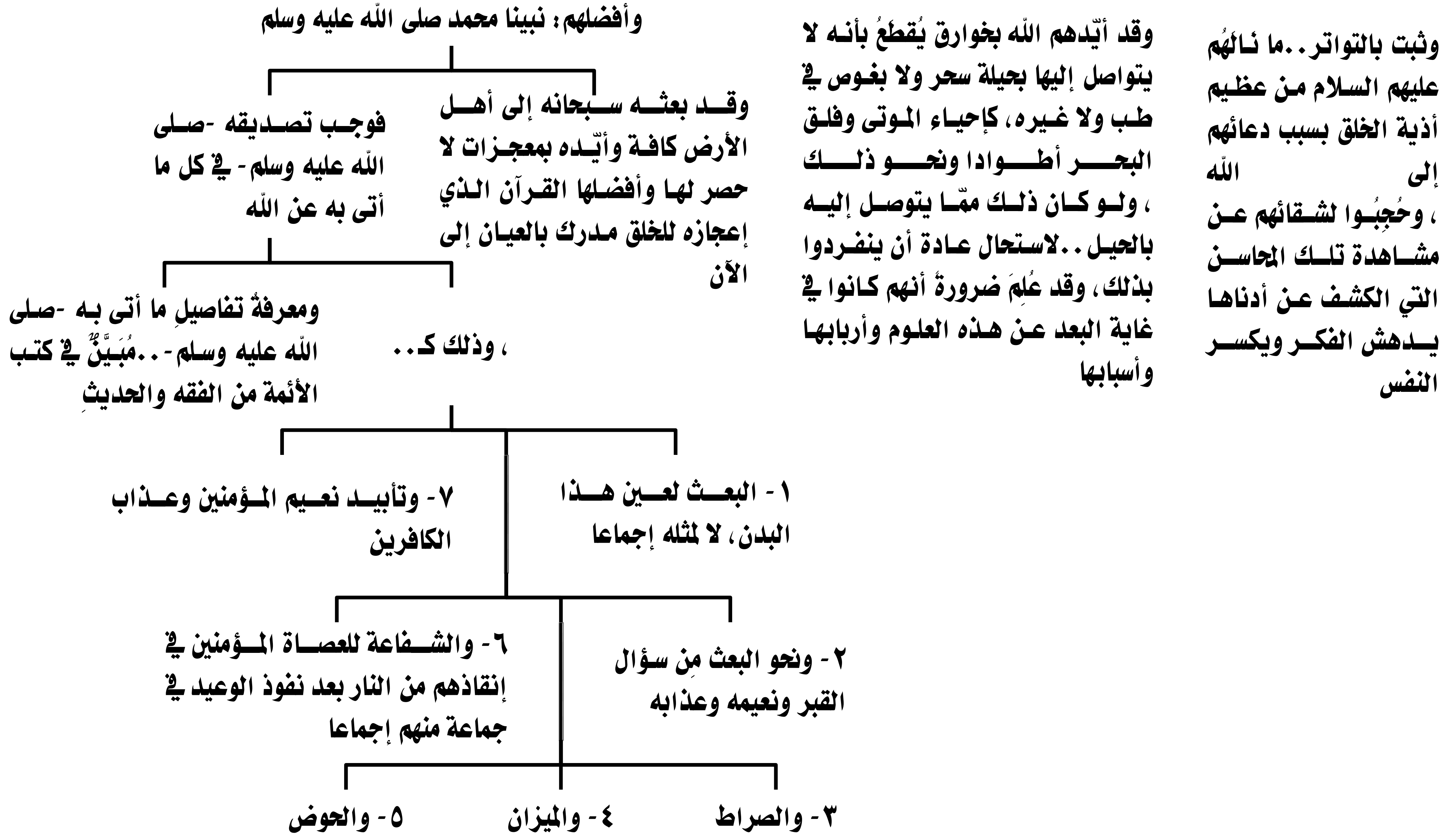
**من الجائزات**: بعثة سبحانه رسله للعباد ليبلغوهم أمر اللّه تعالى ونهيه وإباحته وما يتعلق بذلك وأيّدهم سبحانه فضلا منه بما يدل على صدقهم في ما بلغوا عنه بحيث يتنزل ذلك منزلة قوله تعالى صدق عبدي في كل ما يبلغ عنه .

وقد مثل ذلك أئمتنا بشخص ادّعى في محفل عظيم بمجلس ملكٍ والملكُ قد حجب الجميع عن مشاهدته فقال الشخص: ( أتعرفون لمَ جمعكم الملك؟ جمعكم ليأمركم بكذا وينهاكم عن كذا، وأمرني بتبليغ ذلك إليكم، فإن لم يقنعكم هذا في تحقق صدق مقالتي..فأسأل الملك كما تفضل ببعثتي أن يخرق عادته ويفعل كذا ممّا ليس عادته أن يفعله ويخصني بالإجابة بذلك دون من يقوم منكم يسأله مثل ذلك الخارق) ، فأجابه الملك إلى ذلك، فذلك الفعلُ من الملك يتنزل منزلة تصريحه بصدق الشخص

# وعُلم ضرورةً من سيرة النبيينَ..



# تابع إرسالِ الرُّسُل



والقصدُ بهذة العجالةِ إنما هو ذِكرُ ما يُخرِجُ المكلفَ عن التقليد في العقائد، وفَهمُ هذه الجمل وافٍ بذلك -إن يسر اللّهُ سبحانه- أتمَّ وفاءٍ، وهو -جل وعلا- المستعانُ والمسؤولُ أن يُخرِجَنا بفضله ويُخرِجَ بنا مِن الظلمات إلى النور وأن يُكرِمَنا ويُكرِمَ على أيدِينا بما يوجب لنا ولأحبتنا من التنعُّم في أعلى الفردوس بشريف معرفته ولذيذ رؤيته أعظم سرور

وصلى اللّه على سيدنا ومولانا محمدٍ عدد ما ذكره الذاكرون وغفلَ عن ذكره الغافلون، ورضي اللّهُ -تعالى- عن أصحاب رسول اللّه أجمعين

والحمد لله رب العالمين